المستشار المالي للسوداني: الجدارة الائتمانية للعراق بدرجة عالية من الرصانة والموثوقية

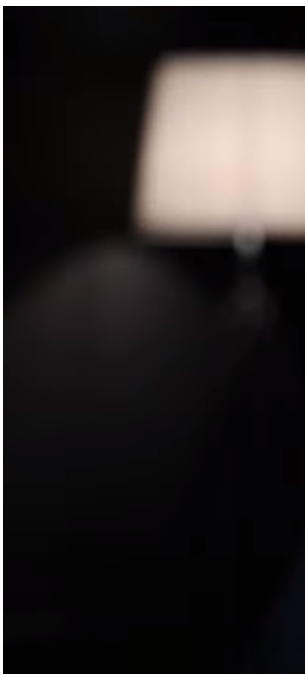

رجّح المستشار المالي لرئيس الوزراء، "مظهر محمد صالح"، ألا يتجاوز الدين الخارجي للعراق لغاية العام 2028 حاجز الـ21 مليار دولار" مشيرا الى أنّ "تراكم الديون جاء نتيجة تعرض الاقتصاد الوطني لصدمتين"، وفيما أكد أن "الجدارة الائتمانية للبلاد في درجة عالية من الرصانة والموثوقية والتي على وفقها وضع العراق في مرتبة تصنيف مستقرة".

وقال صالح في حديث متلفز تابعته "المطلع"، إنّ: "الدين الخارجي الواجب التسديد لغاية العام 2028 لا يتجاوز في تقديري حاجز الـ21 مليار دولار"، مبيناً أنّ "آلية التسديد تخضع للتخصيصات الفعلية الجارية أو المستمرة المرصودة في الموازنة العامة الاتحادية بشكل سنوي لسداد مستحقات الدين".

وأكد المستشار الحكومي أنّ "السجل الائتماني أو الجدارة الائتمانية للعراق، تقف في درجة عالية من الرصانة والموثوقية، وهو الأمر الذي وضعت بموجبه شركات التصنيف الائتماني العالمية العراق بالمرتبة B في والتزامه العالية المالية جدارته بسبب ذلك ،الأخيرة العشر السنوات طوال المستقرة الفئة من تسديد مستحقات خدمات ديونه بشكل مستمر".

وأحصى صالح، خلال تصريح صحفي سابق، حجم الدين الداخلي للبلاد، فيما أكد تعرض الاقتصاد العراقي إلى "صدمتين".

وقال صالح: إنّ "الدين العام الداخلي في العراق يقدر بنحو قرابة 55 مليار دولار" مبيناً أنّ "تراكم هذا الدين جاء نتيجة صدمتين تعرض إليهما اقتصاد البلد بين أعوام 2014 – 2021".

وأضاف أنّ: "الصدمة الأولى كانت مالية- أمنية، إثر تعرض البلاد لخطر عصابات داعش الإرهابية، بالإضافة إلى الحرب التي انتصر فيها العراق على الإرهاب الداعشي، والتي تطلبت حينها تمويلاً للعجز في الموازنة، بسبب تعاظم النفقات العسكرية وانخفاض أسعار النفط الحاد".

وأشار صالح إلى أنّ "الصدمة الثانية والتي كانت مالية صحية، إثر أزمة (جائحة كورونا) وتراجع إيرادات أسعار النفط في آن واحد بسبب دورة الأصول النفطية الحادة وفقدان برميل النفط في كلتا الصدمتين قرابة 40 % من عوائده المقدرة كإيراد للموازنة العامة"، مشيراً إلى أنّ ذلك الأمر دفع السلطة المالية في العراق، إلى الاقتراض من السوق المصرفية الحكومية بالغالب عن طريق إصدار سندات خزانة أو حوالات خزانة سنوية تحمل متوسط فائدة بنحو 3 %".

ونوه المستشار بأنّ "الدين العام الداخلي قد جرى تداوله داخل الجهاز المالي الحكومي حصرياً دون تدخل السوق المصرفية إلا بشكل محدود جداً، أي أنّ الدين الداخلي بأدواته المتمثلة بالسندات وحوالات الخزانة يجري تداوله بنسبة 95 % داخل الأجهزة المالية الحكومية حصراً".